



السلطان سعيد بن تيمور .. الوجه الآخر



حمد بن حميد النعماني

الكثير لا يعرف عن السلطان سعيد بن تيمور وفترة حكمه سوى الصورة السلبية التي رسمت له وترسّخت عبر السنين في الأذهان، وغُيِّب الجانب الإيجابي لهذه الشخصية الفذة. لقد ظلم سعيد بن تيمور مثلما ظلم النباهنة الذي وصِفَ عهدهم الذي امتد حوالي خمسة قرون بالعهد المظلم، فمثل ما لكل عهد سيئات، فله أيضا حسنات ويجب عدم تغليب الأهواء الشخصية عند كتابة التاريخ وتوثيق أحداثه.

وبعد مرور هذه السنوات، وظهور الكثير من الوثائق والكتب التي تنصف سعيد بن تيمور وتكشف عن محاسنه، فإنه من الواجب أن يعرف الجميع إيجابياته مثل ما عرف سلبياته.





ثلاث نظّارات لتسيير أمور الحكم. واستطاع السلطان الجديد الهيمنة على مقاليد الأمور في حكومته بالإشراف الفعال على عملية اتخاذ القرارات، وأن يفرض على البريطانيين تسريح الكثير من المشرفين غير الرسميين من الخبراء الذين تم توظيفهم في عُمان منذ عام ١٨٨٩م، بالإضافة إلى عمله على إلغاء منصب المستشار الاقتصادي الذي كان يتولاه (هدجوك)، كما نجح في إلزام البريطانيين بالتخفيف من القيود التي كان يفرضونها على سياسة الحكم في السلطنة إلى جانب اعتماده على بعض الشخصيات العربية المناوئة للبريطانيين من أمثال سليمان باشا الباروني النفوسي.

كما عمل على الاعتماد على موارد الدولة القليلة في تدبير شؤون السلطنة متحاشياً الوقوع في فخ الديون التي وقعت الدولة في مستنقعها منذ عهد أسلافه، ولتسيير سياسته الإدارية والاقتصادية تلك كان لا بد من الاصطدام بالبريطانيين وخاصة لأنه يختلف عن والده في اصراره على التمتع باستقلالية أكبر لذلك غادر مسقط إلى ظفار عام

ولد السلطان سعيد بن تيمور في مسقط في ١٣ أغسطس عام ١٩١٠م، وهو الابن الأكبر للسلطان تيمور بن فيصل، تلقى تعليمه الأساسي بكلية مايو بأجمير بالهند، ثم ألحقه والده للدراسة ببغداد، وتولى مسؤولية الإشراف على مجلس الوزراء منذ عام ١٩٢٨م، ثم أصبح سلطاناً بعد تنازل والده له عن السلطة رسمياً في ١٠ فبراير ١٩٣٢م. وفي اليوم التالي وقع السلطان سعيد اتفاقية تجديد العمل بمعاهدة ١٨٩١م مع النقيب البان الوكيل السياسي في مسقط، وألغى في السابع عشر من نفس الشهر مجلس الوزراء العُماني ومعه منصب رئيس الوزراء، وأنشأ





**السلطان سعيد بن تيمور في
الولايات المتحدة في 1938م**

أن تسيطر على جزيرة أم الغنم في مسندم وتؤسس معسكرا خاصا فيها، رد السلطان سعيد على الرائد (سي. يو. برمنز) القنصل البريطاني بمسقط في ٢٧ مارس ١٩٣٥م بالإذن لهم في أماكن معينة فقط، ولا يسمح لهم باصطياد الأغنام الخاصة بالأهالي كما لا يجوز أن يستخدموها لأغراض أخرى غير التي حددت لهم، ولا يوضع العلم البريطاني إلا على تلك البنايات المخصصة لهم

١٩٣٣ م، ومكث فيها مدة عام دون أن يجري أي اتصال مع السلطات البريطانية، وقد قام السلطان السابق تيمور بن فيصل برحلة إلى اليابان قدم له فيها السلطان سعيد الاموال اللازمة، وكان يهدف من وراء هذه الرحلة تعزيز حكمه بكميات من الاسلحة، لكن الاستخبارات البريطانية كشفت جميع تحركات السلطان وتنبتهت الى أن ظفار كانت مركزا هاما من مراكز تهريب السلاح من اليابان.

وجهت الحكومة البريطانية إنذاراً شديد اللهجة تدعوه إلى تحديد موقفه من بريطانيا بدقة ووضوح، كما طلبت منه أن يبادر فوراً إلى طرد الأشخاص غير المرغوب فيهم من خدمته وقد أبلغه المقيم البريطاني في الخليج بهذا الإنذار كما أخبره بقرار حكومته القاضي بوقف المنحة المادية عنه والخاصة بمعونة السلاح، غير أن الأمور لم تلبث أن عادت إلى مجاريها، وغير السلطان سياسته مع بريطانيا، وبدأ يتفاوض معها في بعض المصالح المشتركة وخاصة في فترة ما بين الحربين، فعندما طلبت البحرية الملكية البريطانية





عقد السلطان عدة اتفاقيات لاحقه ففي عام ١٩٣٩م عقدت اتفاقية جديدة بين السلطنة وبريطانيا لتحل محل الاتفاقية القديمة لعام ١٨٩١م، وقد تم التوقيع على الاتفاقية في ٥ فبراير ١٩٣٩م، وتضمنت ثلاثة وعشرين مادة، نصت المادة الحادية عشرة من المعاهدة على أن: "أي من الطرفين المتعاهدين له أن يعين قناصل ليقيموا في أقطار الطرف الآخر بشرط القبول والاستحسان من الطرف الآخر من حيث الاشخاص المرشحين والمحلات التي سيقيمون فيها معاملة وامتيازات لا تكون أقل من

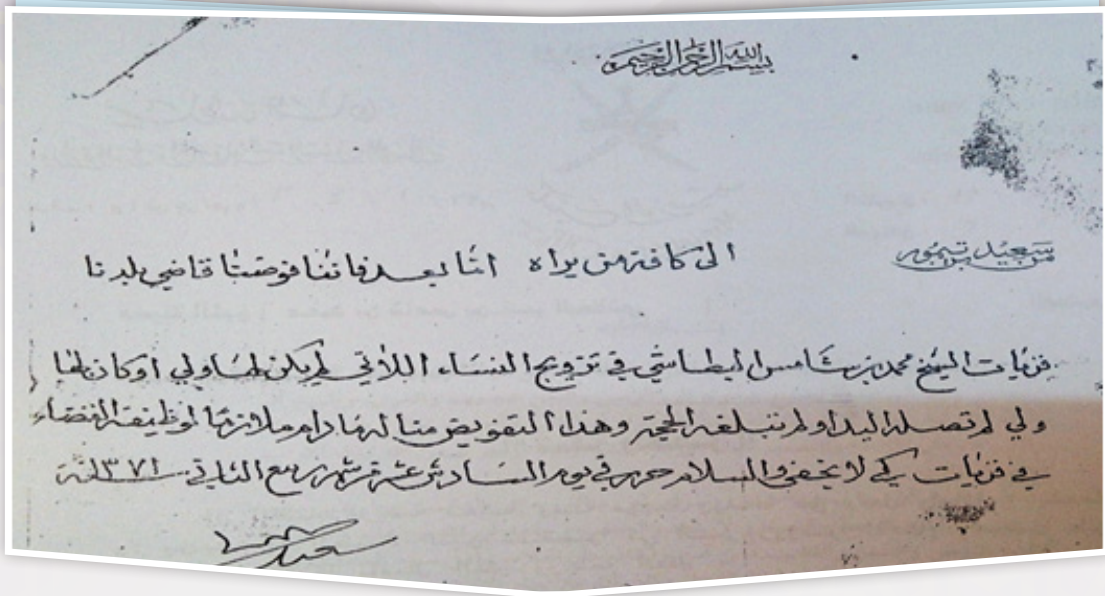
فقط. وقد قام البريطانيون بعد ٢١ عام بإرجاع المباني إلى السلطان عندما قاموا بتسليم القاعدة البحرية في أم الغنم.

ويعكس أسلوب هذه السياسة التي اتبعها السلطان بصفة عامة رغبته في التمسك بحقوقه الشرعية وتصميمه على أن يكون مستقلا، وله حرية التصرف من الوجهتين الفعلية والقانونية، كما أن تلك السياسة قد أثبتت نجاحا تاما من خلال لردود الفعل البريطانية التي أبدتها في مواجهة كل خطوة أقدم عليها السلطان.



السلطان سعيد بن تيمور في قصره بصلالة





رسالة من السلطان سعيد بن تيمور إلى الشيخ محمد بن شامس البطاشي

معها ما دل على استقلالية القرار السياسي العُماني. وعلى أثر الانقسام بعد وفاة السيد سعيد بن سلطان بين مسقط وزنجبار وقرار كاننج (باستقلال السلطنتين ودفع زنجبار معونة مالية سنوية لمسقط حددت بـ ٤٠ ألف كراون استمرت تدفع من خزينة زنجبار ثم انتقلت مسؤولية الدفع لحكومة الهند منذ عام ١٨٧٣م ثم دفعت منذ عام ١٩٤٨م من الخزانة البريطانية، واستمرت بريطانيا في دفعها رغم محاولاتها التخلص من هذا الالتزام عندما تقوم السلطنة بتصدير النفط، ورغم قيام السلطنة بتصدير

قناصل الدول الأخرى". ويتضح لنا من المادة أعلاه مستوى العلاقات التي ربطت عُمان ببريطانيا حيث أشير بوضوح إلى تبادل الممثلين الدبلوماسيين بين البلدين بمستوى القناصل وهذه المادة قد وردت أيضا في المعاهدة السابقة التي عقدت عام ١٨٩١م، وهو ما يؤكد بأن عُمان لم تكن يوما تحت الإدارة أو الحماية البريطانية قانونياً على الأقل. وبعد الانسحاب البريطاني من الهند واستقلال الهند وباكستان عام ١٩٤٧م وقعت السلطنة اتفاقية مع الهند عام ١٩٥٣م، كما اقامت علاقات دبلوماسية





السلطان سعيد بن تيمور في عام 1949م

مباشرة مع شركات النفط العاملة في المنطقة، وكان يخشى ما تخشاه بريطانيا هو دخول الشركات الأمريكية إلى عُمان، خصوصا وأن السلطان بعث في يناير ١٩٣٧م إلى شركة نفط كاليفورنيا بنماذج من نصوص نفطي لدراسة الاحتمالات النفطية في بلاده. حيث تدخلت بريطانيا لقطع الطريق أمام الشركات الأمريكية وفاوضت السلطان في الحصول على امتيازات النفط في عُمان، وحصلت شركة امتيازات النفط

النفط عام ١٩٦٧م إلا أنها استمرت في الدفع حتى وافقت السلطنة على قطع المعونة نهائيا في ٢٤ / ١١ / ١٩٧٠م. وقد كان لاكتشاف النفط وتصديره في عُمان أهمية كبرى؛ إذ يعد إلى اليوم عصب الاقتصاد العُماني، وكانت البداية عندما بعث الرائد (راي) القنصل والوكيل البريطاني في مسقط برسالة إلى السلطان تيمور بن فيصل بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٢٢م يستفسر فيها عن موقفه من استثمار النفط في بلاده، وقد رد السلطان برسالة في العاشر من يناير ١٩٢٣م تعهد فيها بعدم منح أي امتياز نفطي في بلاده دون استشارة الحكومة البريطانية. وفي مايو ١٩٢٥م منح امتياز حق التنقيب عن النفط لمدة عامين لشركة دارسي لكن الشركة لم تحقق أي نتيجة ما دفع السلطان سعيد بن تيمور إلى إرسال رسالة بتاريخ الخامس من يوليو عام ١٩٣٤م إلى القنصل البريطاني (بريمر) في مسقط يطلب منه الاتصال بشركة أخرى وأشار إلى أنه في حالة عدم قدرة القنصل على تحقيق ذلك فعليه أن يفسح المجال للسلطنة للاتصال بصورة





مجموعة من الأهالي بجانب قلعة نزوى

خلال فترة سريان الاتفاقية.
وفي مارس ١٩٦٦ م بدأت شركة
وليم برذرز الأمريكية **Williams Brothers**
العمل لمد أول خط لأنابيب
النفط في السلطنة وذلك من منطقة فهود
إلى ميناء الفحل، وقد وظفت الشركة
خلال ذروة نشاط عملياتها الإنشائية
١١٥٠ عاملاً بينهم ٧٠٠ عُماني في
جوانب المشروع كافة، وتم في ٢٧
يوليو ١٩٦٧ م تحميل الناقلة موس
برنس في ميناء الفحل بأول شحنة من
خام النفط العُماني للتصدير.

المحدودة في الرابع والعشرين من
يونيو ١٩٣٧ م على حق امتياز في
مسقط وعُمان وحق امتياز منفصل
في ظفار، وتتضمن الاتفاقية ثمانية
وعشرين مادة

ومدتها خمسة وسبعين عاماً منحت
الشركة بموجبها حق التنقيب في
أراضي مسقط وعُمان.

وقد حصل السلطان على ١٣٠
ألف روبية عند التوقيع على
الامتيازين، إضافة إلى مبالغ أخرى تقوم
الشركة بدفعها على شكل دفعات مالية





١٩٥٢م، وقامت
بتعيين تركي بن
عطيشان في حماسه،
بادر السلطان على
الفور فبعث بستين
رجلا مع بعض
السيارات عبر
وادي الجزي
لتعزيز قوات
صقر بن سلطان
النعمي شيخ
عام البريمي
وأمر بحشد

عام لجميع قبائل عُمان في صحار،
وأصدر الإمام محمد بن
السلطان سعيد بن تيمور في عام
١٩٤٩م

عبدالله الخليلي أوامره كذلك
للقبائل الواقعة تحت نفوذه بأن تجتمع
في الدريز وحذر الشيوخ من أي تعامل
مع السعوديين كما كتب إلى السلطان
يطلب منه معرفة الإجراءات الأخرى
التي لا بد من اتخاذها ولم يحل مطلع
شهر أكتوبر حتى احتشد ثمانية آلاف
رجل في صحار وثمانمائة في الدريز.

سعى السلطان
للتقارب مع
العُمانيين في
مناطق الإمامة
فقام بإلغاء جميع
المحاكم المدنية وأقام
بدلها محاكم تحكم
بالشرع الإسلامي
وأطلق لحيته كما
أصدر أوامره بمنع
التدخين والخمر
وقرب الأعيان والعلماء
وشيوخ القبائل، وعين
الشيخ علي بن عبد الله

الخليلي -شقيق الإمام محمد بن عبد
الله الخليلي - والياً على بوشر كما
عين الشيخ ناصر بن راشد الخروصي
-شقيق الإمام سالم بن راشد الخروصي
-قاضياً على السوق وأقام علاقات
طيبة مع شيوخ القبائل كالشيخ عيسى
بن صالح الحارثي والشيخ علي بن عبد
الله ال حموده.

كما دافع السلطان سعيد بن تيمور
عن وحدة الأراضي العُمانية، فعندما
غزت السعودية البريمي في سبتمبر





١٩٥٥) التي شكلت مشروعا مناقضا لمشروع السلطنة في الحكم فلم يعترف بها منذ توليه الحكم ولم يتعاون معها إلى بمقدار ما يمنحه ذلك التعاون من نفوذ على الأحداث المتوالية في الداخل، وتمكن من اسقاط الإمامة في ١٥ ديسمبر ١٩٥٥ في (عملية نزوى)، وعند عودة الثوار لاحقا عام ١٩٥٧ م إلى النشاط وتحصنهم بالجبل الأخضر تمكن السلطان من حصارهم بمساعدة القوات البريطانية، ونجح في إخراجهم عام ١٩٥٩ م، ووقع اتفاقية عام ١٩٥٨ م لتأجير القواعد في مصيرة

تدخلت بريطانيا لوقف زحف العُمانيين على البريمي، ووقعت اتفاقية التوقف بين البريطانيين والسعوديين ثم نقلت القضية إلى محكمة العدل الدولية، واستمرت تراوح مكانها إلى أن انسحبت بريطانيا من التحكيم وقررت طرد السعوديين من البريمي في ٢٦ أكتوبر ١٩٥٥ م.

واجهت السلطان سعيد بن تيمور العديد من التحديات السياسية والاقتصادية والعسكرية تمكن من مواجهتها، ولعل أبرز القضايا السياسية التي واجهها هي الإمامة في عُمان الداخل (١٩١٣ -





التعهد المانع عام ١٨٩١م الذي وقعه السلطان فيصل بن تركي، والقاضي بعدم السماح ببيع أو تأجير الأراضي إلا بموافقة بريطانيا، وتعهد النفط عام ١٩٢٣م الذي وقعه السلطان تيمور بن فيصل والقاضي بأخذ مشورة بريطانيا في حالة رغبة أي شركة في التنقيب عن النفط في السلطنة وحصل السلطان على الحق في التجنيد من جوادير.

وفي عام ١٩٦٧ وقيل خروج بريطانيا من اليمن الجنوبي وقعت مع السلطان اتفاقية بحصن ظفار - في ١٥ نوفمبر على أن تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ في ٣٠ نوفمبر- أعادت بموجبها جزر كوربا موريا (الحلانيات) للسيادة العُمانية، وكان السيد سعيد بن سلطان قد أهداها لبريطانيا عام ١٨٥٤م وتدار من محمية عدن، كما قام السلطان ببناء قلعة حبروت التي بقيت ضمن الأراضي العُمانية بعد ترسيم الحدود العُمانية اليمنية عام ١٩٩٢ فيما عرف بمثلث حبروت.

كان العُمانيون يستخدمون دولار ماريا تيريزا في الداخل، وقد اعتبرت عملة رسمية في مسقط تستخدم

وصلالة، وإعارة الضباط البريطانيين للقوات المسلحة العُمانية والتنمية المدنية، كما ساعد البريطانيون في تنظيم الجيش وتسليحه، وفي عام ١٩٥٩م أنشأ سلاح الجو، كما أنشأ في أواخر الستينيات مجلس للإعمار، وقام ببعض المشاريع البسيطة التي لم تكن كافية؛ نظرا لاتساع رقعة السلطنة وقلة الموارد المالية، وقد كانت فكرة السلطان أن يبتعد قدر الإمكان عن الديون لذلك كانت المشاريع التي أطلقها في برنامجه عام ١٩٦٨م تراوح مكانها، لقد كان السلطان سعيد بن تيمور محاولا بارعا يتكلم الانجليزية بطلاقة وكانت تنقص السلطنة في عهدها لوسائل الإعلامية الحديثة كالصحف والإذاعة لذلك كانت الأخبار التي تصل عن السلطنة عن طريق معارضيه فقط.

ربط السلطان وجود البريطانيين في مصيرة بوجودهم في صلالة، واستفاد من هذا الشرط في دفع البريطانيين إلى مساندته في حرب ظفار، كما تفاوض على بيع جوادير بعد أن هددت باكستان باحتلال المنطقة ووعد البريطانيين بتخليص السلطنة من التزاماتها وفق





لسلطنة مسقط وعمان في السابع من مايو عام ١٩٧٠م، ولاقت قبولاً واسعاً في جميع أنحاء البلاد.

وفي ٢٣ يوليو ١٩٧٠ تولى السلطان قابوس بن سعيد - حفظه الله ورعاه - مقاليد الحكم خلفاً لوالده معلناً بداية النهضة العُمانية.

وعاش السلطان سعيد بن تيمور بعد ذلك في بريطانيا حتى وفاته في التاسع عشر من أكتوبر عام ١٩٧٢م، وقد دفن بالمقبرة الإسلامية بلندن.

لتحصيل الرسوم والجمارك وكانت الروبية الهندية شائعة التداول أيضاً في مسقط ومطرح وقام السلطان بطلب سك عدة عملات في ظفار من دار الضرب في بومباي عليها شعار السلطنة.

وبحلول عام ١٩٦٩م اعتقد السلطان أن عُمان أصبحت من القوة اقتصادياً بحيث يمكنها إصدار عملة وطنية موحدة على شكل أوراق مالية ونقود معدنية لتحل محل جميع العملات الأخرى التي كانت شائعة التداول في ذلك الحين. وبدأ التداول بالعملة السعيدية الجديدة





المصادر العربية:

- ابراهيم محمد شهداد، تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربية منذ عقود الامتياز الأولى حتى عام ١٩٧٣، الطبعة الاولى، الدوحة، ١٩٨٥
- ابراهيم محمد شهداد، الصراع الداخلي في عمان خلال القرن العشرين ١٩١٣-١٩٧٥، دار الأوزاعي، الدوحة، ١٩٨٩
- أحمد مسعود المعشني، إقليم ظفار في عهد السلطان سعيد بن تيمور (١٩٣٢-١٩٧٠م) رسالة ماجستير، جامعة النيلين، الخرطوم، ٢٠٠٧.
- البنك المركزي العُماني، تاريخ النقود في سلطنة عمان، مسقط، ١٩٩٠.
- تيرانس كلارك، تحديات فنجاح مسيرة شركة تنمية نفط عمان، مسقط، ٢٠٠٧
- جي بي كيلى، الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية، تعريب وتعليق خيرى حماد، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٧١
- سبلة طلال ياسين، الامتيازات النفطية في سلطنة عمان ١٩٤٥-١٩٨٠، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، البصرة، ٢٠٠٣
- سالم بن عقيل مقيبل، عُمان بين التجزئة والوحدة ١٩١٣-١٩٧٦، المركز الدولي للطاقة الحيوية، القاهرة، ٢٠٠٧
- محمد بن عبدالله الحارثي، موسوعة عمان الوثائق السرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧.
- فاضل محمد عبدالحسين، العلاقات البريطانية العمانية، ١٩١٣-١٩٣٩، رسالة دكتوراه في التاريخ، جامعة محمد الخامس، الرباط، ١٩٩٥
- ناصر بن سعيد العتيقي، الأوضاع السياسية العمانية في عهد السلطان سعيد بن تيمور (١٩٣٢-١٩٥٤م)، دار الفرق، دمشق، ٢٠١٥
- يونس بن جميل النعماني، العلاقات السياسية بين عُمان واليمن في عهد السلطان سعيد بن تيمور (١٩٣٢-١٩٧٠م)، النادي الثقافي، مسقط، ٢٠١٥
- R.W Bailey /Records of Oman (1943 -1964) (Archived . 1992)

